التطورات الاقتصادية في الجزائر ١٩٩٤-٢٠٠١

الكلمات المفتاحية : التطورات، الجزائر، الاقتصادية.

بحث مستل من اطروحة دكتوراه

سولاف عبد الرحمن ناجي **أ.د موفق هادي سالم**

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

Tuvana055@gmail.com Dr.movq70@gmail.com

الملخص

عانى الاقتصاد الجزائري من صعوبات وأزمات، نتيجة اعتماده على منتوج القطاع الواحد، والمتمثل بقطاع المحروقات(النفط)، إذ كان يحتل المركز الأَوّل في التجارة بأكثر من ٩٠% من صادرات الجزائر، لذلك فإنَّ ذلك القطاع قد تأثر بالأزمة الاقتصادية التي حصلت عام ١٩٨٦، المتمثلة بانخفاض أسعار النفط، إذ أثر سلبًا في الاقتصاد الجزائري، ولم تستطع الجزائر من التغلب على الازمة، فعملت على تقديم عدد من البرامج لتخطي الأزمة، ولم تحقق تلك المشاريع الاصلاحات الكاملة لمَا عانته الجزائر آنذاك، بل كانت حلولها جزئية في محاولة للسيطرة على الوضع الاقتصادي المتدني في عموم الجزائر فالإصلاحات كانت عبارة عن برامج عديدة هدفها احداث استقرار اقتصادي في الجزائر.

المقدمة

أسهمت الجزائر بتاريخها الطويل في رسم الخارطة السياسية لمكوناتها التي ناضلت ولعقود عدة للوصول إلى ضالتها، فكان نتاجها كبيرًا رغم التضحيات الجسام والتي توجت باستقلالها، ومهما يكن من أمر فأن التباين كان واضحًا اتجاه تلك المكونات التي اغرقت البلاد بمشاكل عدة ومنها على مستوى الجانب الاقتصادي فدفعت بالجزائر في الانتقال من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق واتخاذ برامج التعديل الهيكلي والخصخصة وفتح الاسواق امام الاستثمار الاجنبي لتطوير الاقتصاد الجزائري والخروج من الازمة .

استندت الدراسة إلى مجموعة من الاشكاليات ليتم الاجابة عنها داخل ثنايا تلك الدراسة وهي:.

١. كيف تمكنت الحكومة الجزائرية من احتواء الازمة الاقتصادية في بداية تسعينيات القرن المنصرم لاسِيَّمَا بعد سياسة التحول نحو اقتصاد السوق؟

٢. هل تمكنت الحكومة الجزائرية من ايجاد اصلاح اقتصادي وجعل البلاد تنعم بالاستقرار بعد السيطرة على مقدرات البلاد؟

شمل البحث محورين تناول الأول أهم البرامج التي ظهرت في عهد اليامين زروال لمعالجة الازمة الاقتصادية، فيما تتطرق المحور الثاني برامج الانعاش الاقتصادي في عهد عبد العزيز بوتفليقة.

أولًا- برامج التكيف الهيكلي الاقتصادي في عهد الرئيس اليامين زروال:

كانت بنية الاقتصاد الجزائري تعاني من تناقص واختلالات هيكلية نتيجة عدم تنويع الصادرات والإجراءات الحمائية للتجارة الخارجية، وغياب سعر الصرف بنسبته الحقيقية، وعدم قابلية تحويل الدينار الجزائري، فضلًا عن ذلك فإنَّ ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعلهُ معرضًا لهزات عنيفة، بفعل عوامل خارجية، فضلًا عن انخفاض أسعاره وارتفاعه، لذلك فإنَّ تقرير صندوق النقد الدولي الذي أكد أَنَّ لجوء الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية أسهم بإيجابية كبيرة في تحقيق نسبة الصرف الحقيقية، وتنويع الصادرات، وحماية التجارة[١]، فكانت الجزائر بحاجة إلى وضع برامج إصلاحات اقتصادية ضرورية، لغرض تحقيق التنمية الاقتصادية، لذلك قررت السلطات الجزائرية العودة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لإبرام العقود، وإعادة جدولة الديون، لذلك وضعت برامج التثبيت والتكيف الهيكلي المدعوم من لدن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[٢].

سعت السياسة الإصلاحية المتمثلة ببرنامج الاستقرار والتكييف الهيكلي إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، للحدّ من التضخم، وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، لتحقيق النمو الاقتصادي، وتعرف برامج التثبيت والتكيف الهيكلي بأَنَّها: مجموعة من الإجراءات الواجب إتباعها من لدن الاقتصاديات التي تمر في أزمات هيكلية، وأَنَّ الهدف من تلك الإجراءات إزالة المشكلات الداخلية والخارجية، أو التقليل منها، لغرض تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثمَّ إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية[٣].

في التاسع من نيسان عام ١٩٩٤ وافقت الحكومة الجزائرية على البرامج الاقتصادية بدعم من صندوق النقد والبنك الدولي، وأقدمت على مجموعة من التعديلات الهيكلية للاقتصاد[٤].

- برنامج الاستقرار الهيكلي (١ آيار ١٩٩٤ – ٣ نيسان ١٩٩٥):

دخلت الجزائر في مرحلة الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية في نيسان ١٩٩٤، الاتفاق المبرم في آيار عام ١٩٩٤ لتمويل برنامج الاستقرار الذي يُعَدُّ برنامج قصير المدى (stand by)، مُدّته عام واحد بدعم من صندوق النقد الدولي، لغرض حل الاختلالات الهيكلية التي مَرَّ بها الاقتصاد الجزائري(٥).

قدّم صندوق النقد الدولي مساندته المالية المقدرة ٣٥٠ مليون من العملات القابلة للسحب، كالذهب والعملات المتداولة داخل صندوق النقد الدولي منها (الدولار، اليورو، الجنيه الاسترليني، اليوان الصيني، الين الياباني) مع تقديم منحه للبرنامج التالي للاستقرار بدعم تصحيح ميزان المدفوعات(٦)، وتضمن البرنامج عدد من الإجراءات التي حددها الصندوق، وتخلصت في تعديل الأسعار النسبية، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، وميزان المدفوعات، وتحرير سعر الصرف بتخفيض قيمة العملة الوطنية، وتخفيض العجز الميزاني بضبط الإنفاق العام، وتشديد السياسة النقدية، لاحتواء الطلب الكلي، وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، فضلًا عن تسيير الطلب المحلي بوساطة سياسة نقدية صارمة، وتخفيض خدمات الديون الخارجية، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية(٧).

أَمّا أهداف برنامج الاستقرار فتركزت على(٨):

- العودة إلى الاستقرار المالي مع تحقيق النمو، وخلق مناصب شغل جديدة في كُلّ من قطاع الصناعة والتجارة.
- بحث استقرار الأسعار الكلية، ولاسِيَّما بعد عجز الخزينة والميزانية.
- إعادة فتح الأسواق المالية لإيجاد سبل لتسيير عبء المديونية، وتخفيض خدمتها، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتحرير التجارة الخارجية.
- تشجيع الاستثمار في قطاع السكن، ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة.
- خلق ظروف وشروط مالية وإيجابية، لتحقيق نمو قوي ودائم في المدى القصير.
- تحقيق معدل النمو الناتج الداخلي الإجمالي بـ ٣% عام ١٩٩٤، و٦% عام ١٩٩٥.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبء الديون الخارجية بوساطة إعادة جدولة الديون.

ولغرض تحقيق أهداف البرنامج لجأت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات عِدَّة ، منها: تعديل معدل سعر الصرف ليصبح واحد دولار ما يساوي ٣٦ دينار جزائري، بمعنى خفض قيمة الدينار إلى ٤٠,١٧%، مع تحقيق عجز الميزانية إلى ٣,٣% من الناتج الداخلي الخام، وتقليص وتيرة التوسع النقدي عن طريق رفع معدل الفائدة على الإدخال من ١٠% إلى ١٤%، ورفع معدلات الفائدة على القروض بنسبة ٢٣,٥%[٩].

وقبيل انتهاء مُدّة برنامج الاستقرار أعلن مسؤولي الصندوق أَنَّ الجزائر تسير بصورة جيدة على طريق الإصلاح وبحسب ضوابط صندوق النقد الدولي، لذا سيكون هناك اتفاقًا جديدًا بشأن برنامج آخر تكون مُدّته ٣ أعوام، وبدعم من صندوق النقد الدولي[١٠].

- برنامج التعديل الهيكلي (٢٢ آيار ١٩٩٥-٢١ آيار ١٩٩٨):

جاء برنامج التعديل الهيكلي الذي أطلق عليه ايضًا برنامج التكيف الهيكلي استكمالًا لبرنامج الاستقرار لغرض إنعاش الاقتصاد الجزائري والانتقال إلى اقتصاد السوق بصورة نهائية، لكنه أوسع من البرنامج الأَوّل وأشمل، فضلًا عن التعمق في الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والبدء بخصخصة جزء من المؤسسات العمومية، ومواصلة تحرير التجارة الخارجية[١١].

بناءً على الاتفاق التمهيدي في جنيف مع صندوق النقد الدولي قامت الجزائر بإرسال رسالة النية السنوية[١٢] في التاسع من نيسان عام ١٩٩٥، أي قبيل نهاية المُدّة المحددة لبرنامج الاستقرار الهيكلي، كانت الرسالة مرفقة بوثيقة موضح فيها الإطار العام للسياسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي القصير المدى و لمُدّة ٣ أعوام، وبحسب ضوابط صندوق النقد الدولي، ثمَّ إيداعها رسميًا بمقر الصندوق في اليوم ذاته، لغرض الموافقة عليها من قبل الصندوق [١٣].

وافق صندوق النقد الدولي في نهاية آيار عام ١٩٩٥ على برنامج التعديل الهيكلي وتم إمضاء الاتفاق مع السلطات الجزائرية، وأعطى صندوق النقد حق الجزائر باستعمال موارده والإفادة من دعمه المالي لعمليات الإصلاح التي اتخذتها والتزمت بتنفيذها خلال المُدّة من آيار عام ١٩٩٥ إلى آيار عام ١٩٩٨، وحصلت الجزائر على تمويل قدره ١,٨٠٠ مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي[١٤].

احتوى البرنامج على عدد من الإجراءات، منها: إنَّ تسير الإصلاحات الهيكلية نحو التحول إلى اقتصاد السوق والمتمثل في عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وترك السوق يحكم نفسه بنفسه، ويجب على السلطات الجزائرية المحافظة على التوزان الداخلي والخارجي، مع مواصلة تحرير الأسعار، وإزالة القيود على التجارة الخارجية، وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وإدخال برنامج الخصخصة بعد وضع الإطار القانوني لها، لغرض بعث روح المنافسة، وتشجيع الاستثمار الأجنبي[١٥]. واستمرارًا لما ذكر حصلت عمليّة الانتقال من الاقتصاد الموجّه إلى اقتصاد السوق، وجرت مواصلة الإصلاح الضريبي وفتح أفق المنافسة أمام القطاع المصرفي والمالي، وتقديم المساعدة للفئات الاجتماعية وإفادتها من البرنامج[١٦].

تلخصت أهداف البرنامج على النحو الآتي[١٧]:

- رفع معدل النمو الاقتصادي، لغرض استيعاب الزيادة في القوّة العاملة، والتخفيف التدريجي للبطالة.
- استيعاب قوّة ميزان المدفوعات، مع تحقيق مستويات ملائمة لاحتياطي الصرف أو النقد الأجنبي.
- خفض التكاليف الانتقالية للتصحيح الهيكلي لحماية الطبقات الأكثر تضررًا بسبب انعكاسات مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق.
- تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة محليًا ودوليًا، ولاسِيَّمَا البلدان الصناعية.

كانت أولى نتائج الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عهد الرئيس اليامين زروال والمساعي الإصلاحية التي سعى إلى تحقيقها التوجّه الجزائري نحو اعتماد خطاب مع صندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٩٤، لغرض إعادة جدولة ديونها، فكانت الديون الخارجية الهاجس المسيطر على الجزائر، بسبب ارتفاع نسبة الديون [١٨].

اجتمعت الجزائر مع ممثلي صندوق النقد الدولي في نهاية آيار ١٩٩٤ ، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وممثلين عن بعض البنوك المعنية بالتنمية، وأخذ ممثلو الدول التي لها ديون مع الجزائر على تقديم مساعدات لها في ضوء البرامج الإصلاحية المهمة التي شرعت الجزائر باتخاذها، ومحاولاتها المستمرة لتطوير السياسات النقدية والمالية، فضلًا عن التزام الجزائر بتعهداتها من قبل

الجهات الدولية ضمن الحدود الممكنة، وكانت الجزائر في نظر الدول الدائنة لها بكونها مصادر طاقة اقتصادية وبشرية معتبرة. أذ تلخصت تلك المساعدات بإعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر، فكانت فرنسا أولى الدول التي توجهت إليها الجزائر لإعادة جدولة الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل(١٩).

أبرمت الجزائر مع فرنسا في تموز عام ١٩٩٥ ،٩٥ اتفاقًا، في سبيل إعادة جدولة ديونها، وركزت في إعادة الجدولة على أقساط الديون والفوائد المستحقة خلال المُدّة ما بين الأَوّل من حزيران عام ١٩٩٥، والحادي والثلاثين من آيار عام ١٩٩٦ (٢٠).

سمح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على إمضاء الجزائر نحو ١٧ اتفاقًا مع كُلّ من بلجيكا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والسويد، وكندا، وفرنسا، والبرتغال، وسويسرا، والنرويج، واسبانيا، وبريطانيا، وايطاليا، ودول البلقان، وفنلندا، وهولندا، والنمسا، على إعادة جدولة الديون على وفق أقساط الديون والفوائد المستحقة وغير المدفوعة قبل تاريخ الحادي والثلاثين من نيسان عام ١٩٩٤، وكذلك الأقساط للديون والفوائد المستحقة خلال المُدّة ما بين الأَوّل من حزيران إلى الحادي والثلاثين من آيار عام ١٩٩٥، ثمَّ الاتفاق على طرائق لتسديد الديون والفوائد، على أساس إطالة مُدّة التسديد والاستحقاق إلى ١٦ عامًا، مع منح مُدّة عفو تقارب ٤ أعوام، وعلى أَنْ يبدأ التسديد مع انتهاء مُدّة الإعفاء المقررة ، أي ابتداءً من الحادي والثلاثين من آيار عام ١٩٩٨(٢١).

على الرغم من تقديم طلب إلى بريطانيا في تشرين الأَوّل عام ١٩٩٤ بالموافقة على إعادة جدولة الديون جاءت الموافقة في تموز عام ١٩٩٦، بعد مفاوضات شاقة بشأَن المستحقات والديون التي غطت المُدّة ما بين آذار عام ١٩٩٤ وكانون الأَوّل عام ١٩٩٧، تم إعادة الجدولة على مراحل وعلى النحو الآتي: ٢,١ مليار دولار، ثمَّ إعادة جدولته على أساس مُدّة استحقاق ١٥ عامًا ، منها ٦,٥ عام مُدّة عفو، وكذلك مبلغ ١,١مليار دولار لإعادة تحويل مع قرض البنك الليوني(٢٢)، وقروض الإيجار مع اليابان، ثمَّ إعادة جدولته على أساس شروط ملائمة للجزائر إذا منحت مُدّة استحقاق ١٢,٥ عامًا وخصص منها مُدّة ٦,٥ أعوام كإعفاء(٢٣).

استطاعت الجزائر بمساعدة صندوق النقد الدولي على إعادة جدولة ما يقارب ١٧ مليار دولار، وجرى إعادة الجدولة مع فرنسا بما يقارب ٧ مليارات دولار، و٣مليارات مع بريطانيا، فضلًا عن مبلغ ٥ مليارات دولار من دول أُخرى، وكانت كُلّ من ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واسبانيا، واليابان لها الحُصة الأكبر في جدولة ديونها مع الجزائر بنسبة ٨٠% من إجمالي الديون التي جرى جدولتها، مكنت تلك الاتفاقيات على تمديد تسديد الديون حتّى عام ١٩٩٨، لغرض إنعاش الاقتصاد الجزائري، وتهيئة المقومات الأساسيّة للتنمية الاقتصادية[٢٤].

- برنامج الخصخصة:

أعلنت الحكومة الجزائرية عن بدء تنفيذ برنامج الخصخصة في عام ١٩٩٥، بوصفه سياسة اقتصادية شاملة، فكان برنامج الخصخصة أحد الأهداف الأساسيّة لبرنامجي الاستقرار والتكيف، أو التعديل الاقتصادي، بمساندة صندوق النقد الدولي (١٩٩٤-١٩٩٨)، إذ كان تخصيص الموارد في الجزائر حتّى عام ١٩٩٤، خاضعة أغلبها لقرارات إدارية وضوابط حكومية مباشرة[٢٥]، ولما كانت الخصخصة أحد الأهداف الأساسيّة لبرامج الإصلاح التي قامت بها الجزائر ودعت إلى تطبيقها، فكان لابُدّ من إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخصخصتها، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد الوطني، ودعم القطاع الخاص، وتوسيع نطاقه[٢٦].

تعرف الخصخصة بأَنَّها: (تحويل ما موجود بالقطاع العام إلى القطاع الخاص سواء بصورة جزئية أو كاملة)، إلَّا أَنَّ الخصخصة عكس عمليّة التأميم، إذ يجري نقل إدارة المؤسسة ورقابتها من الدولة إلى الشركة الجديدة، وغالبًا ما تقع الدولة تحت العجز الذي يحصل في إدارة تلك المؤسسات، ويكون تحويلها إلى القطاع الخاص، وتخضع إلى معايير اقتصاد السوق من جهة المنافسة، وتخفيف العجز والديون، ويكون نظام الخصخصة أَشد قساوة على العاملين مِمَّا عليه في المؤسسات العامة، ورقابتها أَشد، لغرض الإنتاج من دون هدر الوقت[٢٧].

بموجب الأمر المرقم بـ(٩٥-٢٢) في السادس والعشرين من آب عام ١٩٩٥ جرى تبني برنامج الخصخصة على وفق الأمر الأنف الذكر بصورة رسمية في الجزائر، وتعني على أَنَّها

كُلّ معاملة تجارية تؤدي إلى تحويل ملكية كُلّ الأصول المادية أو المعنوية في مؤسسة عمومية سواء جزء أو كُلّ رأسمالها لمصلحة أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للقانون الخاص(٢٨).

للخصخصة تسميات عِدَّة مختلفة تبنتها عدد من الدول(٢٩) من ناحية مدلولها السياسي، فهي وسيلة تستعملها الدول لتحقيق أهداف سياسية، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي، أَمّا في الجزائر فلها مدلولها الخاص على أَنَّها: إعادة اعتبار للقطاع العام، ووضع حدّ للتمييز السياسي بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع نشاط القطاع الخاص بمختلف المفاصل الاقتصادية، لكن ذلك لا يعني بالضرورة الانتقاص من نشاط القطاع العام(٣٠).

تضمّن قانون الخصخصة الخطوط العريضة والمبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي، وحددت المادة الثانية القطاعات التي تمسها الخصخصة، وهي القطاعات التي لها قاعدة تنافسية، وهي: "مجالات البناء، والأشغال العمومية، والري، والفندقة والسياحة، والتجارة والتوزيع، والصناعات النسيجية، والصناعات الزراعية الغذائية، والصناعات التحويلية في المجالات الآتية : الميكانيكية، والكهربائية، والالكترونية، والخشب ومشتقاته، والورق، والكيميائية، والبلاستك، والجلود، والنقل البري للمسافرين والبضائع، وأعمال الخدمات المينائية، والمطارات، والتأمينات، والصناعات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة"(٣١).

وضعت الجزائر أجهزة مهمتها القيام بعملية الخصخصة على وفق القانون، فجرى إنشاء ثلاث هيئات، وهي: هيئة الخصخصة، والمجلس الوطني للخصخصة، وتكون المجلس من(٧) إلى(٩)أعضاء من بينهم رئيسهم، ولمُدّة ٣ أعوام، ولجنة مراقبة عمليّة الخصخصة لغرض الإشراف على نقل ملكية المؤسسات إلى الخصخصة(٣٢).

تجسدت الأهداف الأساسيّة لبرنامج الخصخصة على تخفيف العبء الإداري والمالي عن الحكومة، والحدّ من وجود القطاع العام على المستوى الوطني، فضلًا عن تشجيع المنافسة والكفاءة التنافسية، وتحقيق معدل للنمو الاقتصادي، ورفع الإنتاجية، ومنح المواطنين إمكانات المشاركة في الأنشطة الاقتصادية في الجزائر(٣٣).

طبقت الجزائر أولى عمليات برنامج الخصخصة بدعم من صندوق النقد الدولي في نيسان عام ١٩٩٦، وركزت عمليات الخصخصة بالدرجة الأساس على المؤسسات العامة المحلية والبالغ عددها ١٣٠٠ مؤسسة، ومن بينها ٢٧٤ مؤسسة عامة، وتم خصخصة ١١٧ مؤسسة في نهاية عام ١٩٩٦، وجرى أيضًا وضع ١٠مكاتب أو وكالات لاستيراد المواد الغذائية لعمليات الخصخصة، وفي تشرين الأوّل عام ١٩٩٦ جرى تخصيص ٧ منها، فضلًا عن تنفيذ خطط إعادة الهيكلية لتلك الوكالات، أمّا الوكالات الثلاث الأخرى فجرى حلّها لأسباب مالية[٣٤]، ولغرض حماية المستثمرين الأجانب وتشجيع الاستثمار أقدمت الجزائر في شباط عام ١٩٩٦ على توقيع قانون لحماية الاستثمارات بين الجزائر وفرنسا، وذلك نتيجة الوضع الأمني في الجزائر[٣٥].

كان استمرار الحرب مع الجماعات الإسلامية المسلحة، واعتماد الأخيرة على سياسة تفجير البنى التحتية في المدن الجزائرية منها الجسور التي تربط بين المدن الرئيسة لها الإثر الكبير في عرقلة استقرار الأوضاع الاقتصادية في الجزائر، ففي نيسان عام ١٩٩٦ جرى تفجير جسر الحراش جنوب العاصمة الذي يربط بين العاصمة الجزائرية وبلدة البليدة، وتلك الأعمال التخريبية أعاقت استمرار أعمال القيام بالتنمية الاقتصادية، فضلًا عن إعاقة دخول أصحاب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر[٣٦].

استمر صندوق النقد الدولي بتقديم دعمه للجزائر وبحسب الاتفاق المبرم جرت موافقته في حزيران عام ١٩٩٦ على سحب ١٧٤,٦٢ مليون دولار من حقوق السحب الخاصة للجزائر، في سبيل دعم برنامج الإصلاح الهيكلي، فقد أسهمت تلك الأموال في معالجة مشكلات الخزينة الجزائرية من التضخم، فضلًا عن توفير احتياطي نقدي يؤهلها لتحقيق التنمية الاقتصادية[٣٧]، وحصلت الجزائر في الثاني والعشرين من تموز عام ١٩٩٦ على قرض من صندوق النقد العربيّ بمبلغ قدره ٣١,٢٣٠ مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح)[٣٨]، وذلك بعد تسديد جزء من قروض السحب السابقة لها من صندوق النقد العربيّ خلال عام ١٩٩٥ بمبلغ قدره ٦,٩٤٠مليون دينار[٣٩]، وتلك القروض وفرت للجزائر احتياطي نقدي في نهاية تموز عام ١٩٩٦مقداره ٢,٤ مليار دينار [٤٠].

في نهاية عام ١٩٩٦ تسارعت عمليّة حلّ الشركات، ثمَّ خصخصتها وإنشاء خمس شركات قابضة تولت مهام عمليات الخصخصة[٤١]، وفي آذار عام ١٩٩٧ جرى تعديل المادة الأولى من القانون، على أساسه "**يحدد هذا الأمر القواعد العامة لخوصصة ملكية: الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات المملوكة بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الدولة، أو الأشخاص المعنويين التابعين للقانون العام والأصول المكونة لوحدة مستثمرة مستقلة عن المؤسسات التابعة للدولة**"[٤٢].

بموجب التعديل الحديث ألزمت الحكومة المتعهد أو الشخص الذي يمثل الجهات التي تقوم بالخصخصة بإصلاح المؤسسة الاقتصادية، أو تحديثها، أو خصخصتها، بالحفاظ على كُلّ مناصب العمل المأجورة فيها، والحفاظ على استمرارية نشاط المؤسسة، وَأَنْ يستفيد المتعهد مقابل ذلك بعدد من الامتيازات الخاصة، فضلًا عن ذلك أصبحت الحكومة الجزائرية لها القرار في الموافقة على التعهد الملزم بخصخصة المؤسسة بعد الإطلاع على تقارير مجلس لجنة الخصخصة بشأَن تقييم الأسعار وتحديدها، والإجراءات بشأَن تحويل الملكية العامة إلى الخاصة[٤٣]، بعد أَنْ كانت تلك الإجراءات تابعة إلى المجالس الوطنية التي أنشئت لاستكمال عمليّة الخصخصة عام ١٩٩٥، مع الإبقاء على تلك المجالس، ألزمت الحكومة الجزائرية الأجهزة التابعة لها أيضًا بتقديم المعلومات الضرورية كُلّها بشأَن المؤسسة المراد خصخصتها والوثائق المالية والمحاسبية، وسجلات الجرد، لغرض تهيئة المؤسسة، وتحويل أصولها للخصخصة[٤٤].

جرت خصخصة ١٤٨ مؤسسة بشكل كليّ، و ١٠٢ مؤسسة بشكل جزئي خلال عام ١٩٩٧، فضلًا عن حل ٣٣٣ مؤسسة عمومية محلية (ولائية، بلدية)، وجرى حل شركة أينا بال التي كانت مسؤولة عن استيراد أَغلب المواد الغذائية، فضلًا عن ذلك جرى خصخصة ١٨ وحدة تابعة لوكالات منتجات الألبان، ثلاث منها إلى شركات تابعة لتسهيل خصخصتها، فضلًا عن إعادة رسم ثلاث شركات للأدوية مع تمديد رأسمالها المقدر بـ١٤٣ مليون دينار جزائري، وخلال عام ١٩٩٧ ،عرضت الحكومة الجزائرية ٢٥٠ مؤسسة عامة كبرى، لكنه لم يجرِ خصخصتها إلَّا في العام ١٩٩٨-١٩٩٩، ونتيجة لضغوط الميزانية جرى حلّ ٧٦ شركة في كانون الأَوّل عام ١٩٩٧، فضلًا عن ذلك جرى الاستغناء

++عن١٦٠,٠٠٠ عامل تقريبًا[٤٥].

وفي أوائل عام ١٩٩٨ جرى خصخصة شبكة كبيرة من الصيدليات بما يقارب من ١١٣٩ صيدلية، و٤٠٠ شركة صناعية، وفي نيسان عام ١٩٩٨ عرضت الحكومة الجزائرية أيضًا ٢٦ شركة صغيرة مملوكة تابعة للدولة للبيع للقطاع الخاص، ومستثمرين محليين وأجانب، وقدّم المجلس الوطني للخصخصة إعلانًا عن وجود ١٠ فنادق، و١٢ مصنعًا، وأربع شركات للمشروبات الغازية مطروحة للبيع إلى المستثمرين الأجانب والمحليين، وجرى في عام ١٩٩٨ أيضًا حل أكثر من ٨٠٠ مؤسسة محلية، لأسباب مالية، وللحدّ من الأعباء على الميزانية[٤٦].

نتج عن حلّ تلك المؤسسات الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين الجزائريين، فيبدو الأمر أصبح صعبًا، لأَنَّ تزايد أعداد العاطلين عن العمل يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة، وأعلنت الحكومة الجزائرية في نهاية عام ١٩٩٨ بأنَّ خصخصة المؤسسات العامة قد قاربت على الانتهاء بموجب برنامج التعديل الهيكلي ١٩٩٥–١٩٩٨ المدعوم من لدن صندوق النقد الدولي بعد تحقيق عدد من النتائج[٤٧].

ثانيًا – برنامج الإنعاش الاقتصادي في عهد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة ٢٠٠١:

أعقب برنامج التعديل الهيكلي في عهد اليامين زروال ١٩٩٤–١٩٩٨ والمدعوم من لدن صندوق النقد الدولي برنامج متمثل بإصلاحات ذاتية من لدن الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، وذلك بإطار مساعيه السياسية لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، إذ قدّمت الحكومة الجزائرية برنامج الإنعاش الاقتصادي في نيسان ٢٠٠١، أطلق عليه أيضًا: مخطط دعم النمو الاقتصادي[٤٨].

خصص برنامج الإنعاش لتوزيع مخصصات مالية مخطط لها برنامج على طوال المُدّة ما بعد ٢٠٠١، وبنسبة متفاوتة، لغرض دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر بوساطة التركيز على الجوانب الإنتاجية والخدماتية، ورصدت الحكومة مبلغ ٥٢٥ مليار دينار جزائري (أي ما يقارب ٧مليارات دولار)، بالاعتماد على تحسن الأسعار النسبية لبرميل النفط[٤٩].

وضع برنامج الإنعاش على مجموعة من الأهداف، ركزت على تحسين مستويات المعيشة للسكان، وذلك في ضوء إعادة تنشيط الطلب على الوظائف وتوفيرها، وجرى ذلك بوساطة الدعم للقطاع الزراعي ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة، ولاسِيَّمَا المحلية منها، فضلًا

عن انطلاق النشاطات الاقتصادية المختلفة التي تلبي حاجات السكان المختلفة[٥٠]. أَمّا الأهداف الأخرى فركزت على[٥١]:

- مكافحة الفقر، واستحداث مناصب الشغل ، وتحقيق التوازن الجهوي، وإنعاش الاقتصاد الجزائري.
- تحسين مستوى معيشة السكان، والتركيز على عمل الحكومة في تكثيف مسار الإصلاح، ليشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية كُلّها، وتحرير الاقتصاد الوطني، لتمكين المؤسسة الجزائرية أَنْ تصبح المصدر الرئيس للثروة.
- دعم النشاطات المنتجة، لاسترجاع التوازنات الاقتصادية، وإتباع سياسة التوسع في الإنفاق العام، الذي يسهم بتحريك الطلب الكُلّي.

وبذلك ركزت أهداف برنامج الإنعاش على تحسين مستويات المعيشة، ومعالجة أزمة السكن، وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتقليص معدلات البطالة، وتطوير القطاع الزراعي، وجاء برنامج الإنعاش الاقتصادي بتنظيم عدد من المشاريع والمضامين، وتمحورت حول الأشغال الكبرى، والهياكل القاعدية بنسبة ٤٠,١%، وتنمية محلية وبشرية بنسبة ٣٨,٨%، ودعم القطاع الزراعة والصيد البحري بنسبة ١٢,٤%، ودعم الإصلاحات بنسبة ٨,٦%، أَمّا عدد المشاريع فبلغ نحو ١٥,٩٧٤ مشروعًا، وقسمت تلك المشاريع على الري، والزراعة، والصيد البحري، ٦٣١٢ مشروعًا، السكن، والعمران، والأشغال العمومية، ٤٣١٦ مشروعًا، التربية، والتعليم العالي والبحث العلمي ١٣٦٩ مشروعًا، الأشغال المنفعية العمومية والهياكل الإدارية ٩٨٢ مشروعًا، واتصالات، وصناعة، وصحة، وبيئة ،وثقافة ونقل، وطاقة، ودراسات ميدانية منحت لها ٢٩٩٥مشروعًا[٥٢].

توصلت الحكومة الجزائرية إلى نتيجة تفضي بأَنَّهُ من دون تحضير فضاء اقتصادي ناجع، ومن دون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ومن دون تعبئة الادخار المحلي، ومن دون وجود القدرة الشرائية، فإِنَّ إقامة إستراتيجية للإنعاش القائمة على الإصلاحات العامة لإطار التسيير وإصلاح هياكل الاقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في التطبيق، بل تزيد من حدّة تفكك الاقتصاد على المستوى الجغرافي والاجتماعي، وعليه فمن الضروري القيام بعمل واسع، لتصحيح آثار التفكيك، وتهيئة اقتصاد الجزائر على إنعاش أفضل [٥٣]، وتعهدت

حكومة إسماعيل حمداني في برنامجها الاقتصادي بإصلاح النظام المصرفي وتطوير برنامجي الخصخصة والاستثمار وطالب حمداني الحد من زيادة رواتب موظفي الدولة لعجز الميزانية بعد انخفاض اسعار النفط عام ١٩٩٨ لكن في اذار ١٩٩٩ وافق كل من صندوق النقد العربّي على منح الجزائر قرضًا بقيمة ١٣١ مليون دولار وصندوق النقد الدولي بقيمة ٣٠٠ مليون دولار على إنّ تتم اعادة القرض بعد خمس أعوام، لمعاجلة ازمة البلاد من جراء انخفاض اسعار النفط ودعم برامج الإصلاح للجزائر(٥٤) .

استمر الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة بتطبيق برنامج الخصخصة من عهد الرئيس اليامين زروال، إذ سمحت الدولة في عام ١٩٩٩ لخمس شركات خاصة بتقديم خدمات شبكة الانترنت واضعة حدّ لاحتكارها لتلك الخدمة، وقامت الدولة بمنح تراخيص لشركات طيران لاسيّما عندما حررت قطاع الطيران، وسمحت للشركات الخاصة بمنافسة الخطوط الجوية الجزائرية المملوكة للدولة، وفي عام ٢٠٠٠ وافقت الحكومة الجزائرية على خصخصة قطاع الاتصالات والخدمات البريدية الذي سيطرت عليه الدولة، إذ قسم قطاع الاتصالات والخدمات البريدية في الجزائر على شركتين منفصلتين ، وإنشاء هيئة تنظيمية تابعة للدولة، لمنح تراخيص الهاتف المحمول إلى شركات الاتصالات الأجنبية، وجرى اختيار البنك الدولي للإشراف عليها(٥٥).

إنَّ برنامج الخصخصة لم يستمر العمل به طويلًا، إذ جرى تعديل القانون في العشرين من آب عام ٢٠٠١ على وفق الأمر المرقم (١-٤) الخاص بتحديد قواعد تنظيم المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتسيرها، ومراقبتها، وخصخصتها، إذ حدد القانون على إنشاء ثلاثة أجهزة منها مجلس مساهمات الدولة، فقد وضع المجلس تحت سلطة رئيس الحكومة، الذي تولى رئاسته، ويجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل كُلّ ثلاثة أشهر ، ومن مهامه: تحديد إستراتيجية شاملة في مجال مساهمات الدولة، والخصخصة، وتحديد السياسات والبرامج فيما يخص مساهمات الدولة وتنفيذها، فضلًا عن تحديد سياسات وبرامج خصخصة المؤسسات العمومية الاقتصادية والموافقة عليها بعد دراسة ملفات الخصخصة(٥٦).

يُعدُّ الوزير المكلف بالمساهمات المسؤول عليها وهي بمثابة الجهاز التنفيذي لعملية الخصخصة، أَمّا مهام الوزير المكلف فمهمته العمل على إعداد برنامج الخصخصة بالتشاور مع الوزراء المعنيين، واقتراح الإجراءات والكيفيات اللازمة المتعلقة بنقل الملكية، وإعداد تنفيذ

إستراتيجية اتصال مع الجمهور والمستثمرين بشأن سياسات الخصخصة، وفرض المساهمة في رأسمال المؤسسة، فضلًا عن تكليف الخبراء بتقدير قيمة المؤسسة، ودراسة العروض وانتقائها، وتقديم عرض مفصل بشأن العرض المقبول مع ضمان سرية المعلومات المتعلقة بملف الخصخصة، وعرض ملف التنازل على لجنة مراقبة الخصخصة، التي عدّت الجهاز الثالث على وفق القانون، وكذلك مجلس مساهمات الدولة، وأخيرًا إعداد تقرير سنوي بشأن عمليات الخصخصة وعرضها أمام البرلمان الجزائري(٥٧).

ولما كانت الجزائر قد لجئت إلى برنامج الخصخصة في ظل ظروفها الاقتصادية التي كانت تعاني منها فكان إلزامًا عليها العمل على نجاعة تلك العملية، لذلك لم يضع الأمر المرقم (١-٤) أي تقييد بتنفيذ أساليب الخصخصة، إذ ترك الحرية للهيئات المكلفة بالخصخصة لتحديد الأسلوب الأنسب للخصخصة، ولم يكتفِ القانون بالأساليب التقليدية للخصخصة، وإنَّما حاول إيجاد أساليب أُخرى حديثة، ولغرض دعم دور القطاع الخاص، وتطوير الاقتصاد الوطني، فقد وضع عمليّة التنازل عن ملكية المؤسسة العامة عن طريق السوق المالية، للتنازل عن المؤسسة العامة، وكذلك خارج السوق المالية بوساطة طرائق مختلفة، إمّا اللجوء إلى آليات السوق (بالعرض في البورصة، أو عرض علني بسعر محدد)، أو بالمناقصات، أو اللجوء إلى إجراء البيع بالتراضي بعد ترخيص مجلس مساهمات الدولة بذلك بناءً على تقرير مفصل للوزير المكلف بالمساهمات، أو بوساطة أي نمط آخر للخصخصة يهدف إلى ترقية مساهمات الجمهور(٥٨). وَمِمَّا سبق يتضح لجوء الجزائر إلى سوق الأوراق المالية والبورصة بعهد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة.

أدخلت تعديلات على قانون الاستثمار بعهد الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في العشرين من اب عام ٢٠٠١ على وفق الأمر المرقم (١-٣) الذي يتعلق بتطوير الاستثمار، ومناخه، وآلية عمله، وذلك بغرض الوصول إلى استحداث مجالات لنشاطات جديدة، وتوسيع القدرات الإنتاجية، أو إعادة هيكلة رأس المال للمؤسسات العمومية، والمساهمة فيه، وشمل المفهوم الجديد للاستثمارات المدرجة في منح الامتيازات والرخصة(٥٩).

من الملاحظ في قانون الاستثمار أَنَّهُ ركّز على المساواة بين المستثمرين المحلين والأجانب، وإلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص، وإنشاء شباك موحد Guichet)

(National unique decentralize) لا مركزي على هيئة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار (Agency of Investment Development)، تكون مهامها استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين، وإعلامهم، ومساعدتهم، ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار، فضلًا عن ضمان ترقية الاستثمارات، وتطويرها، ومتابعتها، وضمن قانون الاستثمار إنشاء المجلس الوطني للاستثمار (Conseil National de I'investissement)، ومن مهامه: اقتراح إستراتيجية لتطوير الاستثمار، وأولوياتها واقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار، ومسايرة التطورات الملحوظة، وتقدّيم اقتراحات للحكومة تضم القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ دعم الاستثمار وترتيبه وتشجيعه، مع استحداث مؤسسات وأدوات وآلية ملائمة لتمويل الاستثمار وتطويره(٦٠).

قامت الحكومة بتعديل قانون الاستثمار أذ منعت المستثمر الأجنبي تحويل رأس المال، والعائدات، والفوائد الناتجة عنه مع أحقية التنازل عن المشروع لشخص آخر بعد تعهد المالك الجديد بتنفيذ الالتزامات كُلّها التي تعهد بها، والإفادة من المزايا المخصوصة لَهُ، وفي حالة الإخلال بما ذكر تقوم الحكومة بإلغاء المشروع(٦١).

وَمِمَّا سبق يتبين أَنَّ الحكومة برئاسة عبدالعزيز بوتفليقة اتضح في نيتها الانفتاح على الاستثمار الخاص بوساطة تبني سياسة نظام اقتصاد السوق، وانتهاجها لسياسة الإصلاح الاقتصادي، الذي مكّن بدوره بتطوير ومنح المزايا لاستثمار القطاع الخاص، لغرض تزايد حجم الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية، ومنح العديد من عوامل الجذب للمستثمر الأجنبي.

الاستنتاجات

بعد تتعبنا للأوضاع الاقتصادية في الجزائر بين عامي ١٩٩٤-٢٠٠١، فقد توصلت لمجموعة استنتاجات.

١. إن الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر على الرغم من نتائجها الايجابية إلاّ انها كانت لها نتائج سلبية على الواقع الاجتماعي من خلال تسريح العمال وتركهم بلا عمل يعيلوا بها عوائلهم.
٢. كان توجه الجزائر نحوسياسة اقتصاد السوق واللجوء إلى صندوق النقد الدولي نتيجة الاوضاع الاقتصادية الصعبة ، بالمقابل قدم الصندوق تسهيلات مالية ودفع بالجزائر إلى

تطبيق برامج الاصلاح عن طريق برامج مقترحة من قبل الصندوق في المدة الصعبة التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري.

٣. لم تكن الجزائر في المستوى الذي يؤهلها لتقبل تلك الاجراءات الاقتصادية التي تم وضعها فكانت نتائجها نسبية نوعًا ما.

٤. اصبحت الجزائر مثقلة بالديون على الرغم من التعاون الموجود من لدن المنظمات الدولية فضلًا عن بعض الدول الغربية.

Abstract

Economic Developments in Algeria

2001-1994

Keywords: Development, Economic, Algeria

A Ph. D. Dissertation Extracted Paper

Ph.D. Candidate

Sulaf Abdulrahman Naji

Supervisor

Prof. Muafaq Hadi Salim (Ph.D.)

University of Diyala

College of Education for Humanities

Algerian economy suffered many crises as a result of dependence on one sector of production. Oil was the first product of about 90% of exports. This sector suffered from the 1968 and the drop in oil prizes. This negatively affected the Algerian economy. Algeria could not afford this crisis. It presented many programs to overcome the crisis. However, those projects did not achieve comprehensive reforms. Their solutions were partial in trying to control the economic crisis. The reforms were many programs that aim to make an economic stability in Algeria.

الهوامش والمصادر

(١) إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠١١،ص١٧.

(٢) كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٨.

(٤) بلغيث عبدالله، الانتخابات والاستقرار السياسي في الجزائر، دراسة في النظام والسلوك الانتخابي، مكتب الوفاء القانونية للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٧،ص١٨٩.

(٥) سوامس رضوان، العلاقة بين البنك والمؤسسة على ضوء الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر، الملتقى الوطني الأوّل حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادية الجديد، نيسان ٢٠٠٣، ص١٧١.

(6) I.M.F., Rapport international monetary fund bulletin about issement des reformes en Algeria, September, 1998, p.277.

(٧) بوقموم محمد، واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٣-٢٠٠٨، مجلة كليّة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد٥٢، بغداد، ٢٠١٧، ص٤٥.

(٨) المصدر نفسه، ص٤٥.

(9) Ahmed Aghrout & Redha M. Bougherira , op.cit, p.91.

(١٠) صحيفة السفير، بيروت، العدد٦٩٠٠، السنة الحادية والعشرون، ٥ تشرين الأوّل ١٩٩٤.

(١١) بوقموم محمد، المصدر السابق، ص٤٥.

(١٢) عبارة عن أتفاق أو خطاب يحدد بين صندوق النقد الدولي وحكومة أي بلد يعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاته ويسعى للحصول على موارد خارجية لتمويل العجز المالي فيقدم نواياه إلى البنك الدولي الذي بدورهُ يضع شروطه من خلال ما يسمى برامج تحقيق الاستقرار، وفق اجراءاته بتحديد سعر الصرف، عجز الميزانية، الدعم المالي. للمزيد ينظر: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث، مع إشارة خاصة للتجربة المصرية، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين، القاهرة ،٣-٥ آيار ١٩٧٩، ص٢١٠.

(١٣) وليد عبدالحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت ٢٠١٠، ص٢٢٢-٢٢٣.

(14) I.M.F., op.cit., p.277.

(١٥) التقرير السنوي، صندوق النقد العربيّ،١٩٩٤، ص٩؛

Ahmed Aghrout & Radha M. Rougherira, op.cit., pp.91-92.

(١٦) بوقموم محمد، المصدر السابق، ص٤٥-٤٦؛ وليد عبدالحميد عايب، المصدر السابق، ص٢٢٢.

(17) Cherif Chakib, Programme dàjustement sturcturel et résultants socio – économiques en Algeria, Sciences Humaines, n°18, December, 2002, pp.41-42.

(١٨) بطاهر علي، سياسات التحرير الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأوّل، الجزائر، ٢٠٠٤، ص١٨٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص١٨٣.

(٢٠) تم إعادة الجدولة على أَنْ يجري التسديد خلال ٢٥ دفعة سداسية خلال المُدّة ما بين ١٩٩٩-٢٠١١. للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص١٨٣-١٨٤.

(٢١) كواحلة يمنية، الاقتصاد الجزائري من شبح الاستدانة إلى التسديد المسبق، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد١٢، الجزائر، كانون الأوّل ٢٠١٥، ص٢٦٥-٢٦٦.

(٢٢) وكالة تجارية مالية فرنسية ومؤسسة مستقلة، أنشئت في مدينة ليون عام ١٨٧٨ برأسمال قدره مئة مليون فرنك، افتتحت لها فروع في الجزائر، ووهران، وقسطنطة، سيدي بلعباس، ومستغانم، عملت على تثبيت السياسة الفرنسية في المغرب العربيّ، على استقلال الأراضي الزراعية بزراعة الكروم والمتاجرة به. للمزيد ينظر:

Jean Bouvier, Le credit lyonnais de 1863 a 1882, Les annees de formation dune banque de depot, Affaries et gens, n°23, Paris, 1961, pp.289-290.

(٢٣) بطاهر علي، المصدر السابق، ص١٨٤-١٨٥.

(24) Rabah Abdoun, Un bilan du programmed de stabilization economique en Algeria (1994-1998) cahiers du cread n° 46-47, 1999, p.27-28.

(25) Ahmed Aghrout & Redha M. Bougherira, op.cit., pp.91-92.

(٢٦) طاهر كنعان، حازم تيسير رحاحلة، الدولة واقتصاد السوق، قرارات في سياسات الخصخصة وتجاربها العالمية والعربيّة، المركز العربيّ للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، ٢٠١٦، ص١٤٣.

(٢٧) منية شوايدية، خوصصة المؤسسات العامة في التشريع الجزائري والمقارن، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٥٠.

(٢٨) الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد٤٨، السنة الثانية والثلاثون، ٣ أيلول ١٩٩٥.

(٢٩) أطلقت كُلّ من بوليفيا تسمية الرأسمالية (Capitalisation)، وسريلانكا تسمية الشعبية (Populisation)، أَمّا فيتنام فأطلق تسمية الإسهام أو المساهمة (Actionnaristion)، وفي تونس أطلق تسمية إعادة الهيكلة، وجميعها تسميات مختلفة للخصخصة أو الخوصصة. للمزيد ينظر:

Pierre guislain, Les priratisations un défi stratégique juridique et instit utionn el, bruxell, 1995, p.27.

(٣٠) منية شوايدية، المصدر السابق، ص٤٧.

(٣١) الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصدر السابق، العدد٤٨؛ طبيبي حسين التونسي، واقع الخوصصة في الجزائر دراسة سوسيولوجية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد٢٨، المجلد٧، جامعة الأغواط، الجزائر، ٢٠١٨، ص١٤٠-١٤٧.

(٣٢) الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصدر السابق،العدد٤٨.

(٣٣) رفعت عبدالحليم الفاعوري، تجارب عربية في الخصخصة، المنظمة العربيّة للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص١٦٤.

(٣٤) المصدر نفسه، ص١٦٤.

(٣٥) صحيفة الرأي، عمان، ألعدد٩٣٠٨، السنة الخامسة والعشرون، ٢٤ شباط ١٩٩٦.

(٣٦) صحيفة الرأي، عمان، العدد٩٣٦١، السنة الخامسة والعشرون، ١٧ نيسان ١٩٩٦.

(37) I.M.F, Rapport international monetary fund support of member countries, file8, 1997, p.102.

(٣٨) التقرير السنوي، صندوق النقد العربيّ، ١٩٩٦، ص٢٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ١٩٩٥، ص٩.

(٤٠) صحيفة الرأي، عمان، العدد٩٤٤٣، السنة السادسة والعشرون، ١٠ تموز ١٩٩٦.

(٤١) بن لوصيف زين الدِّين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي، جامعة سكيكدة، الجزائر، د.ت،ص١١؛ كربالي بغداد، المصدر السابق، ص١٣.

(٤٢) الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد١٥، السنة الرابعة والثلاثون، ١٩ آذار ١٩٩٧.

(٤٣) المصدر نفسه.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) سوامس رضوان، المصدر السابق، ص٧١؛ كربالي بغداد، المصدر السابق، ص١٣.

(٤٦) رفعت عبدالحليم الفاعوري، المصدر السابق، ص١٦٤-١٦٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص١٦٤-١٦٥.

(٤٨) الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، دار اليازوري، بيروت، ٢٠١٨، ص١٨٧-١٨٨.

(٤٩) محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها في النمو، مجلة الباحث، الجزائر، العدد١٠، ٢٠١٤، ص١٤٧-١٦٠.

(٥٠) ناجيه صالحي، فتحية مختاش، أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (٢٠٠١-٢٠٠٤) نحو تحديات آفاق الاقتصادي الفعلي والمستديم، بحث من أبحاث المؤتمر الدولي، كليّة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، آذار ٢٠١٣، ص٣.

(٥١) المصدر نفسه، ص٣-٤.

(٥٢) مراس أحمد، دراسة آثار برامج الإنعاش الاقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤ على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام نماذج التنبؤ الاستشراق UAR، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، الجزائر، كانون الأوّل ٢٠١٥، ص٣٣.

(٥٣) ناجية صالحي، فتحية مخناش، المصدر السابق، ص٣.

([54])Taylor &Francis Group ,The Middle East and North Africa 2004, London ,2004,p 190.

(٥٥) رفعت عبدالحليم الفاعوري، المصدر السابق، ص١٦٤-١٦٥.

(٥٦) الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد٤٧، السنة الثامنة والثلاثون، ٢٢ آب ٢٠٠١؛ كربالي بغداد، المصدر السابق، ص١٦.

(٥٧) الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصدر السابق، العدد٤٧، السنة الثامنة والثلاثون، ٢٢ آب ٢٠٠١.

(٥٨) منية شوايدية، المصدر السابق، ص١٩٥-٢٠؛ الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المصدر السابق، العدد٤٧.

(٥٩) الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، المصدر السابق، العدد٤٧؛ كربالي بغداد، المصدر السابق، ص١٥.

(٦٠) وصاف سعيدي، قويدري محمد، المصدر السابق، ص٤٠؛ فريدة معارفي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد٣، الجزائر، كانون الأَوّل ٢٠١٥، ص٩٩-١١٥؛ الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصدر السابق، العدد٤٧؛ كربالي بغداد، المصدر السابق، ص١٥-١٦.

(٦١) الصحيفة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المصدر السابق،العدد٤٧.